

December 2008



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ

سيرت، الجماهيرية العربية الليبية
17-15 ديسمبر/كانون الأول 2008

مشروع الإعلان

أعدت الأمانة مشروع النص الوارد في هذه الوثيقة كأساس للمناقشة من قبل لجنة الصياغة التي يشكلها المؤتمر. وسيعتمد النص النهائي للإعلان في الجلسة العامة كجزء من تقرير المؤتمر.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

مشروع إعلان المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ

نحن وزراء ورؤساء وفود الدول الأفريقية، لدى اجتماعنا في المؤتمر حول "المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ" المنعقد في سيرت، بالجمهورية العربية الليبية العظمى، في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر/كانون الأول 2008؛

إذ نعيد تأكيد التزامنا بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا التابع له، والتي ترمي إلى تعزيز التعاون والتكامل بين بلداننا في جميع المجالات، بغية رفع مستوى معيشة شعوبنا ورفاهية أجيالنا المقبلة؛

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالرؤية الأفريقية للمياه لسنة 2025 وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبصفة محددة تلك التي تتعلق بالمياه والقضاء على الفقر والجوع؛

وإذ نشير إلى إعلان مابوتو لسنة 2003 بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا؛ وإعلان سيرت لسنة 2004 بشأن التحديات المتصلة بتنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة بالنسبة للزراعة والمياه في أفريقيا؛

وإذ نشير إلى إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا لسنة 2007؛

وإذ نشير إلى الإعلان الوزاري لسنة 2008 ونتائج الأسبوع الأفريقي الأول للمياه الذي دعا إليه المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه وعقدته مصرف التنمية الأفريقي في ضيافة تونس العاصمة؛

وإذ نشير إلى إعلان باريس لسنة 2005 بشأن فعالية المعونة؛

وإذ نشير إلى إعلان المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية لسنة 2008؛

وإذ نشير إلى مؤتمر القمة الحادي عشر للاتحاد الأفريقي المعني بموضوع "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المياه والإصحاح"؛

وإذ نسلم بأن المياه مورد رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وللحد من الجوع والفقر في أفريقيا، وأنها ستظل كذلك، وأن المياه والإصحاح شروط مسبقة لتنمية الرصيد البشري في أفريقيا؛

وإذ نسلم بحساسية الاقتصادات ونظم الإنتاج الزراعي في أفريقيا لتقلب المناخ وتغييره؛

وإذ نشعر بالقلق من التدهور التدريجي للإنتاجية الزراعية للقارة، وزيادة تأثير الواردات الغذائية على الميزان التجاري، والحساسية للصدمات في أسعار المواد الغذائية وانخفاض مستوى القدرة على الاستجابة؛

وإذ نشعر بالقلق إزاء مستوى انعدام الأمن الغذائي وآثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها بالنسبة لحالة الأمن الغذائي للفقراء في أفريقيا، ونتوق إلى تصحيح هذه الحالة غير المقبولة؛

وإذ ندرك أن الزراعة الأفريقية عانت من قصور التمويل لعدة عقود وأن مشروعات ضبط المياه من أجل الزراعة والطاقة لم تطور بالقدر الكافي؛

وإذ ندرك الحاجة إلى التعجيل بمعدلات الاستثمار لدعم تنمية وسائل استخدام المياه في الزراعة بغية كفاءة النمو الزراعي، والحد من الجوع والفقر، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة العمالة في المناطق الريفية والحضرية؛

وإذ ندرك أن تعزيز الإنتاجية الزراعية لا يتوقف فقط على تحسين إدارة المياه في الزراعة البعلية والمروية على السواء، ولكن أيضا على الاستخدام الحثيث للمدخلات الزراعية الأخرى، وتوافر الخدمات، والنفاذ إلى الأسواق، والأسعار العادلة والمستقرة للمنتجات الزراعية؛

وإذ نلاحظ التقدم المحرز في إقامة الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والحاجة إلى إنشاء آليات للتعاون والشراكة في قطاعي الزراعة والطاقة وذلك في إطار الكفاح من أجل انتزاع القارة من براثن التخلف والتهميش المستمر في الاقتصاد العالمي المتسم بالعولمة؛

وإذ نعترف بالدعم المستمر الذي يقدمه الشركاء الإقليميون والدوليون لقطاعات المياه والزراعة والطاقة في أفريقيا، ونشجع الشركاء التنمويين على العودة إلى دعم تنمية واستخدام المياه من أجل الزراعة في أفريقيا، فضلا عن مبادرات شركاء التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف؛

وإذ نسلم بأن من اللازم بذل المزيد من الجهود لتنمية بيئة لها إمكانية حفز التعجيل بمعدل الاستثمار في قطاع

المياه؛

وإذ نعهد العزم على تحديد الأولويات لتنفيذ برامج المياه والزراعة والطاقة المتكاملة تعزيزاً للتنمية المستدامة في أفريقيا؛

نلتزم بما يلي:

- 1- اعتماد سياسات سليمة وما يقترن بها من إصلاحات مؤسسية لدعم تنمية المياه على المستوى الوطني والإقليمي والقاري بغية استغلال إمكانيات كل من قطاعي الزراعة والطاقة على أكمل وجه؛
- 2- دعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التعجيل بتنفيذ الركيزة الأولى من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (البرنامج الشامل) التابع لها في إنشاء الشراكة الجديدة لمياه الزراعة للتعجيل ببلوغ أهداف البرنامج الشامل الرامية إلى توسيع الرقعة الخاضعة للإدارة المستدامة للأراضي وضبط المياه بصورة يمكن التعويل عليها؛
- 3- التعجيل بالوفاء بالالتزام الذي عقدناه في مابوتو في سنة 2003 بتخصيص 10 في المائة من ميزانيتنا الوطنية لدفع عجلة الإنتاج الزراعي؛
- 4- اعتماد سياسة شاملة لتعزيز الإنتاجية الزراعية تأخذ في الحسبان المياه، والمدخلات الزراعية، والقدرة التقنية، والحيازة، والأسواق، والبيئة المؤسسية العادلة والمفضية إلى دعم أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- 5- دعوة المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه إلى ترويج استخدام نهج متعدد التخصصات ومشارك بين القطاعات وشامل في الإعداد للسياسات والخطط المتصلة بإدارة موارد المياه في القارة؛
- 6- اعتماد إطار عملي وموجه نحو الطلب وتدريبى للاستثمار في تنمية المياه لدعم الزراعة والطاقة، إطار يأخذ في الاعتبار المنشآت الصغيرة لضبط المياه، وتحسين البنى الأساسية القائمة للمياه، وتنمية أحواض الأنهار الكبيرة؛
- 7- دعوة الجهات المانحة وشركاء التنمية إلى دعم أفريقيا في توسيع نطاق الإدارة المستدامة للمياه على سبيل دعم الزراعة والطاقة؛
- 8- دعوة شركاء ومؤسسات التنمية التقنية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية الأفريقي، وغير ذلك من الجهات لتعزيز عملية إعداد المشروعات بغرض التعجيل بالاستثمار في المياه من أجل الزراعة والطاقة؛
- 9- تعزيز دور مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي فضلا عن مصارف التنمية الإقليمية في كفالة تمويل مشروعات التنمية في ميدان المياه من أجل الزراعة والطاقة، ضمن جملة مشروعات أخرى؛
- 10- مطالبة المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه بأن يعد، بدعم من مبادرات الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا، خطوطاً توجيهية واضحة بشأن تنفيذ مشروعات المياه المشتركة بين أحواض الأنهار؛

- 11- دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في الجهود التي تبذلها لتعزيز إنتاج الطاقة النظيفة في القارة، لاسيما تشجيع استغلال الإمكانيات الكهربائية الواسعة وتعزيز المجمعات الإقليمية لإنتاج الطاقة الكهربائية؛
- 12- تشجيع الاتفاقات الثنائية والإقليمية بشأن تقاسم موارد المياه وتعزيز المؤسسات القائمة المعنية بأحواض مياه الأنهار والبحيرات لتعزيز التنمية والإدارة المستدامتين لموارد المياه عن طريق دعم مشروعات البنى الأساسية، بما في ذلك، عند الحاجة، إنشاء السدود والقنوات ومحطات الطاقة الكهربائية، وحفر الآبار، وتوفير معدات الري، لصالح القارة ووفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة بين الدول المشاطئة؛
- 13- تشجيع التعجيل بتحقيق التكامل بين شبكات الطاقة الكهربائية في القارة، وتطوير مساقط المياه لتوليد الطاقة الكهربائية والمولدات الكهربائية الصغيرة للإسراع بكهربية الريف؛
- 14- إعداد إطار سياسات [مشتركة] ومتسقة للتعاون بين القطاعين العام والخاص ويجتذب توجيه المزيد من رؤوس الأموال الخاصة في قطاعات الزراعة والمياه والطاقة؛
- 15- تكليف المنظمات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بإعداد وتعزيز صكوك إقليمية مناسبة بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه، على غرار مركز تنسيق موارد المياه التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتشجيع تعزيز مراكز التفوق والشبكات الإقليمية للزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، وإدارة المياه، ومكافحة التصحر، وتغير المناخ، والجفاف، والفيضانات، وإدارة البيئة؛
- 16- إنشاء شبكة معلومات في ميدان الإنتاج الزراعي من أجل الأمن الغذائي وفي مجال الاتجار بالسلع الأساسية فيما بين الأسواق والبلدان، وذلك بدعم من منظمة الأغذية والزراعة؛
- 17- بذل جهود هائلة لتنمية القدرات الوطنية والإقليمية كعنصر رئيسي لا يتجزأ من جميع الخطط الاستثمارية الوطنية التي ينبغي أن تركز على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المياه على سبيل دعم عملية تعزيز الأمن الغذائي والأمن في مجال الطاقة والتخفيف من وطأة الفقر مع مراعاة الحاجة إلى حماية البيئة؛
- 18- تعزيز وتوثيق التعاون بين الدوائر الوطنية للأرصاد الجوية وشؤون المياه، والمراكز الإقليمية المعنية بالمناخ، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، وغير ذلك من المؤسسات، فيما يخص المسائل المتعلقة بتقلب المناخ وتغييره؛
- 19- تعزيز نظم الإنذار المبكر على الصعيد الإقليمي وإنشائها حيثما لم تكن موجودة والتنسيق بينها على مستوى القارة بغية تفادي التأثير السلبي للجفاف والتصحر والفيضانات والكوارث الطبيعية والآفات؛

20- دفع عجلة البحث والاستحداث في ميدان الطاقة المتجددة والزراعة لزيادة مرونة القارة وقدرتها على التكيف لتغير المناخ؛

21- إدماج استراتيجيات تغير المناخ والتكيف مع تغير المناخ بموجب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في سياسات وبرامج وأنشطة التنمية الوطنية والإقليمية، بما يكفل التنفيذ المتضافر لبرامج التكيف الوطنية من جهة وبرامج العمل الوطنية ودون الوطنية والإقليمية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من جهة أخرى.